الدار البيضاء 21 غشت 2023

بلاغ

عشر (10) توصيات لرابطة الاقتصاديين الاستقلاليين خاصة بمشروع قانون مالية 2024

ترقبا لنشر مشروع قانون مالية 2024، تقترح رابطة الاقتصاديين الاستقلاليين عشر توصيات تهدف أساسا الى الحد من ارتفاع الأسعار وتحسين القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين؛ والاستفادة من إطلاق المشاريع الكبرى لتنمية النسيج المقاولاتي المغربي وتطويره وخلق فرص شغل أكثر إنتاجية؛ والعمل على تنويع الموارد لتمويل المشاريع المبرمجة، مع الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الأساسية للبلاد.

في إطار ظرفية معقدة ومتسمة بالضبابية التي فرضتها أزمة ذات ابعاد صحية (كوفيد -19) و بيئية (حالات الجفاف الغير مسبوقة) وأمنية (الحرب في أوكرانيا)؛ يشهد العالم تحولات كبيرة قوضت التوازنات الأساسية والمالية وأدت إلى تضخم مرتفع ومستمر وغير مستحمل في كثير من البلدان ومناطق العالم.

وفي ظل هذا الوضع الصعب، يسجل المغرب نموا صامدا إلى حد ما. كما تم احتواء معدل التضخم في حوالي 6٪ للسنة الثانية على التوالي، وذلك بفضل تفعيل وتنزيل مجموعة من التدابير الرامية إلى حماية القدرة الشرائية، تمثلت أساسا في الحفاظ على أسعار المنتوجات الأساسية (الخبز والغاز والسكر والطاقة الكهربائية والماء) ومنح دعم كبير لمهنيي النقل. مع ذلك، لازالت أسعار المواد الغذائية والسلع والخدمات الاستهلاكية الأخرى مرتفعة؛ مما يؤثر سلبا ويضعف القدرة الشرائية للطبقات الفقيرة والمتوسطة.

وبالموازاة مع ذلك، وتبعا للتوجيهات الملكية السامية، أطلقت بلدنا مشاريع مهيكلة كبرى على المستويات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية؛ ونخص بالذكر: أوراش الجهوية المتقدمة، وتعميم الحماية الاجتماعية والارتقاء بالنظام الصحي وتسريع إصلاح التعليم، وكذلك تطوير الاستثمار الخاص باعتباره الرافعة الأساسية للنمو وخلق فرص الشغل.

كما يتم تنزيل ورش الدولة الاجتماعية من خلال التسجيل المكثف لكل العمال والأجراء في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ليشكل آلية للرقي الاجتماعي، بناء على استهداف أكثر فاعلية، باعتماد السجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان.

وفي الشق الاقتصادي، يبشر ميثاق الاستثمار بآفاق واعدة، كما يساهم بنك المشاريع الصناعية، بكيفية ملموسة، في نمو القيمة المضافة للقطاعي الصناعة والخدمات، وبالتالي تعبئة الملايير من الاستثمارات الخاصة، ولا سيما الوطنية؛ إذ تم خلق، حتى الآن، أزيد من 100.000 فرصة عمل في هذه القطاعات. كما نسجل تحقيق الصادرات المغربية من السلع والخدمات لأداء أفضل مما كانت عليه قبل أزمة كوفيد وبلوغ عائدات السياحة وتحويلات مغاربة العالم لمستويات قياسية وتغطية احتياطي العملة الصعبة لحوالي ستة أشهر من الواردات.

موازاة مع كل هذا، يُستحَب تكثيف الاستثمار العمومي في البنيات التحتية، ولا سيما تلك المتعلقة بالمياه، والطاقات المتجددة وتوسيع التغطية الرقمية للمجالات الترابية، وفك العزلة على المناطق القروية، وتحسين ظروف عيشها؛ مع إطلاق المشاريع والأوراش المواكبة لترشيح بلدنا لتنظيم كأس العالم لكرة القدم 2030 بشراكة مع كل من إسبانيا والبرتغال.

هذه الأوراش تتطلب صرامة كبيرة في الحكامة والتتبع، وتعبئة الموارد المالية والبشرية اللازمة ورصد استراتيجية مندمجة، تترجم الاستثمارات إلى تنمية مستدامة للنسيج الإنتاجي المغربي وترسيخ السيادة الوطنية في مجالات الصحة والغذاء والطاقة والماء.

في هذا الإطار، وباستحضار وتبني المحاور الرئيسية الأربعة للحكومة لإعداد مشروع قانون مالية 2024، تقترح رابطة الاقتصاديين الاستقلاليين مجوعة (10) من التوصيات قبيل نشر هذا المشروع :

1- الحفاظ على التوجه التصاعدي للسياسة الاقتصادية

اعتبارا أن التحكم في التضخم غير متناقض مع تسريع النمو، وأن تعافي الطلب المحلي لا زال هشا، ترى الرابطة أن سعر الفائدة قد بلغ السقف المستحمل، وأن أي زيادة إضافية في هذا السعر قد تُعيق دينامية الاستثمار الخاص وتهدد العرض والطلب الناتجين عنه.

2- العودة إلى نِسب مقبولة للتضخم من خلال محاربة ارتفاع أثمنة المواد الغذائية عن طريق تقوية العرض الفلاحي الموجه للسوق الداخلي، وذلك بتخصيص حصيص من للمواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع وبدعم الأسمدة لرفع الإنتاجية، واتخاذ إجراءات لمراقبة أكثر نجاعة لسلاسل التوريد والتخزين والتوزيع، مع تسريع إصلاح أسواق الجملة والصرامة في تطبيق قانون المنافسة.

3- إنعاش الطلب الداخلي من خلال:

- الصرف السريع للتعويضات العائلية والدعم المباشر، انطلاقا من الدخول الدراسي المقبل؛
- تدارك مُستهدَف للقدرة الشرائية للطبقة المتوسطة، علما أن تنافسية المنتوج المغربي في العديد من المنظومات، تُشكل هامشا للرفع من تكلفة العمل. الشيء الذي يسمح بإرساء آليات للرفع من أجور الطبقة المتوسطة، غير مقرونة بالحد الأدنى للأجور، بتنسيق وتشاور مع القطاع الخاص.

4- الحد من نسبة البطالة، خاصة بالمجال الحضري، باستمرار الدينامية الصناعية، وفي القطاعات الاخرى المنتجة لفرص الشغل المُنتجة والمستدامة، كالسياحة بمختلف مكوناتها وخدمات الأشخاص وخدمات الرقمنة والتكنولوجيا ...؛ وكذا من خلال إعطاء حيوية جديدة للمحركات التقليدية للنمو، كقطاع السكن والاشغال العمومية.

5- تسريع وتيرة الاستثمار وضمان تمويل قطاع الماء ومكافحة الإجهاد المائي: ونخص بالذكر المجهودات المبذولة لإنهاء مشاريع الربط المائي بين الأحواض، وإطلاق وتشغيل محطات تحلية المياه، وإعادة استخدام المياه العادمة؛ زيادة على تحفيز الاستعمال المسؤول للفرشات المائية من خلال تحسيس المستعملين بأهمية الاستغلال المُعقلن والمستدام للموارد المائية وترشيد استعمالها واستهلاكها مقابل أداء قيمتها الحقيقية. كما يجب اتخاذ الإجراءات الضرورية اتجاه المُبدرين، والحفاظ على هذا التوجه، مهما كان حجم التساقطات المطرية مستقبلا، حفاظا على هذه المادة الحيوية.

6- نهج انتقال طاقي أكثر إرادية

عوض الاستمرار في دعم المغرب لإنتاج الطاقة الشمسية من جهة، ولاستهلاك الأسر والمقاولات من جهة أخرى، يستوجب تسريع تحرير انتاج وبيع الطاقات المتجددة. هذا التحرير يتطلب استثمارات مكثفة في بنيات نقل الطاقة الكهربائية النظيفة في إطار عقد برنامج بين الحكومة والمكتب الوطني للماء والكهرباء، سعيا لتميكن اقتصادنا من تَموقُع أنسب في سوق المنتجات الخالية من الكاربون.

7- الاستثمار في النقل العمومي المستدام ذو الطاقة الاستيعابية الواسعة، خاصة النقل السككي، سواء في المجال الحضري، أو الإقليمي والجهوي. تقوية شبكة النقل العمومي من شأنها ان تمكن من:

- تلبية الحاجيات الملحة في مجال التنقل للمواطنات والمواطنين؛
- تقوية ومواكبة فرص بلدنا في تنظيم كأس العالم 2030؛
- الحد من الهدر المدرسي والجامي

- إنعاش النمو الاقتصادي والتشغيل من خلال تقليص تكلفة التنقل من اجل العمل؛
- الحد من انبعاث الغازات الملوثة المرتبطة بالنقل الفردي؛
- تنمية منظومة صناعات الحافلات والسكك الحديدية الصاعدة بالمغرب.

8- إرساء هندسة جديدة لهيكلة منظومات اقتصادية متناسقة ومتجانسة لجني أكبر ربح اقتصادي واجتماعي من المشاريع الكبرى التي امر بإطلاقها جلالة الملك حفظه الله.

ويتعلق الأمر أساسا بتطوير مهن جديدة وواعدة، بالمغرب، مع الحفاظ داخل البلد بأكبرنسبة للقيمة المضافة الناتجة عن هذه المشاريع. ونذكر على سبيل المثال:

- استثمار 550 مليار درهم المستهدف خلال الفترة 2022 – 2026؛
- 45 مليار درهم الخاصة بصندوق محمد السادس للاستثمار؛
- الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية (بما يحتويه من صناعات طبية وشبه طبية، والبنيات التحتية الاستشفائية، والتجهيزات ...) ب 51 مليار درهم؛
- برنامج التزود بالماء الصالح للشرب والري 2020-2027 بغلاف 143 مليار درهم؛
- برنامج الجيل الأخضر بميزانية 110 مليار درهم؛
- تعميم التعليم الأولي في أفق 2028 وإنجاز حوالي 4000 وحدة مدرسية سنويا؛
- برنامج توفير 150 طائرة لتعزيز أسطول شركة الخطوط الملكية المغربية؛
- برنامج تقوية وتمديد شبكة السكك الحديدية وتحديث التنقل العمومي والحضري؛
- البرامج الجهوية لتنمية العالم القروي؛
- بالإضافة إلى جميع المشاريع المصاحبة لترشيح المغرب لكأس العالم 2030.

إن تعبئة هذه الموارد من شأنها أن تولد طلبًا يجب توجيهه للوحدات المغربية المنظَّمة والمهيكَلة بهدف خلق فرص شغل، نحن في امس الحاجة لها، عوض ان نترك هده النفقات تخلق طلبات استيراد بتأثيرات سلبية على توازناتنا الخارجية.

9- متابعة الإصلاحات الضريبية المتخذة وتطبيقها على المساهمات الاجتماعية

إن الزيادة الضخمة المتطلبة في الميزانيات لتمويل الدولة الاجتماعية والمشاريع المهيكلة الكبرى السالفة الذكر، يرتبط كذلك بالشروع في توسيع عادل لقاعدة الضرائب والضمان الاجتماعي. وفي هذا السياق، تقترح رابطة الاقتصاديين الاستقلاليين بعض الإجراءات كالتالي:

- **إطلاق إصلاح المساهمات الاجتماعية، من خلال جدول تصاعدي، يرفع من سقف مساهمات الضمان الاجتماعي مع تخفيض نسب المساهمات**. ويتيح هذا المقياس تعزيز موارد نظام الضمان الاجتماعي مع تحسين الدخل الصافي للأجور المنخفضة والمتوسطة. ولهذه الغاية، وفي إطارتنزيل ورش الدولة الاجتماعية، اضحى ضروريا العمل على إنشاء قانون سنوي خاص بتمويل الحماية الاجتماعية، بالتوازي مع قانون المالية، ليشمل التأمين على المرض، والتقاعد، والمساعدات المباشرة والتعويض عن فقدان الشغل. وقد تطفي هذه الآلية مزيدا من الشفافية والمساءلة في إطار الاستقرار المالي للضمان الاجتماعي.؛ ويخضع كذلك لتصويت خاص من قبل البرلمان، كما يشكل مدخلا لإصلاح أنظمة التقاعد المعقدة التي طال انتظاره؛
- **ضريبة على القيمة المضافة أكثر حيادا وبساطة** وأكثر شمولا، بما في ذلك تجارة السلع والخدمات عبر الإنترنت؛
- **إدخال ضرائب على المخزونات غير المنتِجة** بما فيها الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، داخل وخارج المحيط الحضري، على غرار الضريبة على الأراضي غير المبنية؛
- **متابعة آليات الإدماج التدريجي للأنشطة الغير المنظمة**، واتخاذ إجراءات صارمة ضد الممارسات التجارية الغير المصرح بها من طرف الوحدات المنظمة.

10- تنويع مصادر تمويل الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية للتمكن من تنفيذ هذه المشاريع، خاصة اللجوء لبعض التمويلات البديلة بما فيها شراكات بين القطاعين العام والخاص. على سبيل المثال نقترح:

- جرد واسترداد أرباح اسهم الدولة في المقاولات والمؤسسات العمومية ؛
- إعادة تفعيل سياسة الخوصصة وفتح رؤوس أموال المؤسسات العمومية، عبر البورصة؛
- بيع الممتلكات العقارية الغير المربحة للملك الخاص للدولة بأسعار تتناسب مع قيمتها الحقيقية، مما من شانه ان يحد من تكاليفها ويدر مداخل مؤثرة على الميزانية؛
- وضع تراخيص جديدة وتنافسية لاستغلال المناجم والمحاجر والصيد البحري، مع سن عقود برامج للتثمين الفعال لهذه الموارد وتخصيص نسبة منها للمالية العامة؛
- استخدام قروض الجماعات الترابية كرافعات للتمويل واللجوء إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) وتوجيهها لتمويل بعض البنيات التحتية المحلية والمشاريع الكبرى المدرة للربح (أسواق الجملة ومواقف السيارات والنقل، ووحدات الفرز واستغلال النفايات، والملاعب الرياضية، والمناطق الصناعية ...).

ختاما، نذكر أن قانون المالية لعام 2023 كان مناسبة لإصلاح الضريبة على الشركات. وتطمح الحكومة من خلال ميزانية 2024، لإصلاح الضريبة على القيمة المضافة وإدماج القطاع غير المهيكل. **إضافة لهذا وللتوصيات العشر السالفة الذكر، تؤكد رابطة الاقتصادين الاستقلاليين على عشر نقط لأخذها بعين الاعتبار خلال بلورة مشروع قانون مالية لسنة 2024:**

1- الاستمرار ومتابعة إنجاز المشاريع المهيكلة الكبرى على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، والبيئي، والبنيات التحتية؛

2- دعم القوة الشرائية للطبقة الوسطى والضعيفة؛

3- إعطاء أولوية خاصة لإشراك العالم القروي في تنفيذ والاستفادة من كل هذه البرامج، والسهر على تنمية طبقة وسطى قروية جديدة، وفقا للتوجيهات الملكية السامية؛

4 - تعبئة القطاع الخاص الوطني ومغاربة العالم من أجل استثمارات أكثر إنتاجية وابتكارا.

5- تفضيل "صنع في المغرب" كقاطرة أساسية لخلق فرص شغل متنوعة.

6- إطلاق برنامج التحرير العاجل للإنتاج المستدام ونقل وتسويق الطاقات المتجددة.

7- المثابرة والحفاظ على الخيارات البيئية للمغرب وتسريع تنفيذها.

8- تسريع الورش المستمر للجهوية المتقدمة واللا تمركز وفقا للتوجيهات الملكية.

9- إعطاء الأولوية القصوى للماء.

10-الهر على التعميم الاوسع للتغطية الرقمية للتراب الوطني.